الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2007/23
26 September 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة السابعة والعشرون
بالي، ٣-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية
التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١/م أ-١٠

توليف المعلومات المتاحة المتعلقة بآثار تدابير الاستجابة بمقتضى الفقرة ٢٠ من المقرر ١/م أ-١٠

مذكرة مقدمة من الأمانة*

ملخص

يتضمن هذا التقرير التوليفي معلومات مستقاة من تجميع وتوليف البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، فيما يتعلق بآثار تدابير الاستجابة وتنفيذ المقرر ٥/م أ-٧.

* قدمت هذه الوثيقة متأخرة لأنها تتضمن معلومات لم تكن متاحة قبل ذلك.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١ -٣	٣
	ألف- الولاية	١	٣
	باء - نطاق المذكرة	٢	٣
	جيم- الإجراء المحتمل من الهيئة الفرعية للتنفيذ	٣	٣
ثانياً -	استعراض المعلومات المتاحة	٤ -٢٩	٣
	ألف- المعلومات الواردة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية	٤ -٨	٣
	باء - المعلومات المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية	٩ -٢٩	٤

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف بموجب الفقرة ٢٠ من مقرره ١/م أ-١٠ أن تنظر الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها السابعة والعشرين، في تقارير التجميع والتوليف المتاحة[١] المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية فيما يتعلق بآثار تدابير الاستجابة وتنفيذ المقرر ٥/م أ-٧.

باء – نطاق المذكرة

٢- تحتوي المذكرة على المعلومات المستقاة من تجميع وتوليف البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية. كذلك يتضمن التقرير معلومات من مصادر أخرى، تشمل تقرير مرفق البيئة العالمية[٢] المقدم إلى مؤتمر الأطراف ومعلومات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - لجنة المساعدة الإنمائية[٣] . وقد أعدت هذه المذكرة من أجل تيسير المناقشات وفقاً للفقرة ٢٠ من المقرر ١/م أ-١٠.

جيم – الإجراء المحتمل من الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في مراعاة المعلومات المقدمة في التقرير التوليفي هذا إلى جانب الوثائق المذكورة في الاستنتاجات بشأن هذه المسألة والواردة في الفقرة ٦٧ والمرفق الثالث للوثيقة FCCC/SBI/2007/15 لدى نظرها في التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١/م أ-١٠، بقصد النظر في أي إجراءات قد يطلبها مؤتمر الأطراف في دورتها الثالثة عشرة.

ثانياً – استعراض المعلومات المتاحة

ألف – المعلومات الواردة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

٤- يشجع المقرر ٥/م أ-٧ الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، على تقديم معلومات في بلاغاتها الوطنية و/أو التقارير الأخرى ذات الصلة، بشأن الاحتياجات والشواغل المحددة الناشئة من تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة. وقد درست جميع البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للوقوف على هذه المعلومات، وترد النتائج في الفقرات التالية.

---

(١) FCCC/SBI/2003/7، FCCC/SBI/2005/18 وFCCC/SBI/2007/INF.6.

(٢) وارد في الوثيقة FCCC/CP/2006/3.

(٣) <http://www.oecd.org/dataoecd/17/42/36805328.xls>.

٥- فـــيقدم البلاغ الوطني لجمهورية إيران الإسلامية نتائج النمذجة التي تتنبأ بخسائر في الإيرادات من مبيعات النفط بناء على عدد من السيناريوهات المختلفة. فبناء على سيناريو يتضمن تطبيق آليات المرونة في بروتوكول كيوتو، ولكن لا تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية، يُقدر أن تهبط أسعار النفط الخام العالمية بنسبة ٣,٥٤ في المائة عن خط الأساس، بما يعني خسارة في العائدات بمقدار ٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٠. كذلك يتنبأ النموذج بعدد من الآثار السلبية في المبادلات التجارية تشمل ارتفاع أسعار الواردات من الأطراف المدرجة في المرفق باء لبروتوكول كيوتو، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.

٦- وتقدم المملكة العربية السعودية نتائج نمذجة تقدر أن تأثير تدابير الاستجابة على الأطراف المدرجة في المرفق باء حتى عام ٢٠٣٠ تحدث أضراراً في اقتصادها تصل القيمة الحالية لها إلى ما بين ١٠٠ مليار و٢٠٠ مليار دولار. فهي تقول إن اقتصاد المملكة ضعيف بشكل خاص في هذا الصدد، بالنظر إلى عدم تنوع القاعدة الصناعية في البلد.

٧- وتشير جنوب أفريقيا إلى أن الآثار النهائية لتدابير الاستجابة التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق باء لا تزال مجهولة، وأن البحث في طبيعتها لا يزال جارياً. وهي تتنبأ بانخفاض في صادرات الفحم إلى الأطراف المدرجة في المرفق الأول (٨٠ في المائة من أسواقها الحالية) مما له أثر كبير في بلد كان في عام ٢٠٠٠ ثاني أكبر مصدر للفحم في العالم.

٨- وتقول الإمارات العربية المتحدة إن عدداً كبيراً من الدراسات يتفق على الآثار السلبية لتدابير الاستجابة التي تتخذها الأطراف المدرجة في المرفق الأول، على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، ومنها مثلاً الإمارات العربية المتحدة. وهي تستند إلى التقرير التقييمي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتستشهد بعدد من الإجراءات من جانب الأطراف المدرجة في المرفق الأول، التي استطاعت التقليل من تلك الآثار، بما في ذلك، إلغاء الإعانات النفطية وهيكلة الضرائب على الطاقة حتى أنها تقوم على المحتوى الكربوني، وزيادة استخدام الغاز الطبيعي.

باء - المعلومات المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية

٩- تتناول الفقرات ٢٢-٢٩ من المقرر ٥/م أ-٧ عدداً من التدابير الرامية إلى دعم الاستجابات لتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة. ويتضمن هذا الفرع المعلومات المتعلقة بهذه التدابير على نحو ما ورد في البلاغات الوطنية. كذلك أخذت في الاعتبار تدابير الدعم الممكنة الأخرى المشار إليها في المعلومات المقدمة، وذلك لضمان ألا تكون المعلومات المعنية مشمولة في الفئات قيد النظر. فجُلّ الأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية قدمت تقارير عن إسهاماتها في الوكالات المتعددة الأطراف التي تعمل لتحقيق الأهداف المتصلة بأحكام المقرر ٥/م أ-٧[٤].

---

(٤) بينما تشير الفقرة ٢٠ من المقرر ٥/م أ-٧ إلى المعلومات الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، يركز هذا الفرع على الأطراف المدرجة في المرفق الثاني، بالنظر إلى التزامها بتقديم الدعم إلى البلدان النامية الأطراف، وفقاً للفقرات ٣ إلى ٥ من المادة ٤ من الاتفاقية.

١- المبادرات الوطنية والإقليمية

١٠- أفاد عدد من الأطراف المدرجة بالمرفق الثاني أنها تجري بحثاً وتطويراً للتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة ٢٦ من المقرر ٥/م أ-٧.

١١- ووصفت كندا الجهود التي يبذلها أحد مراكزها الحكومية في نقل تكنولوجيا القطاع الخاص إلى البلدان النامية، ودوره في تعزيز نقل تكنولوجيا الفحم النظيفة إلى الصين. كما وصفت الجهود التي تبذلها شراكة في القطاع العام بهدف تطوير وإثبات تكوير تكنولوجيا المرحلة الأخيرة في المناطق التي بها إمكانات لتخفيض غازات الدفيئة، ووصفت دورها في تحويل القواعد في دلهي ومومباي للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط. ووصفت الجماعة الأوروبية مبادرة - هي الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والصين بشأن تغير المناخ - تشمل التعاون التكنولوجي على عدد من الجهات. ومن هذه المبادرات، احتباس الكربون وتخزينه، حيث للمبادرة هدف هو تطوير وإثبات معمل توليد الكهرباء المدار بالفحم والصفري الانبعاثات الذي تستخدم فيه تكنولوجيا احتباس الكربون وتخزينه. وقدمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية تقريراً عن دورها الرائد في إجراء دراسة جدوى في إطار هذه الشراكة، أسهمت فيها بمبلغ ٣,٥ ملايين من الجنيهات الاسترلينية، بهدف تشغيل مشروع رائد لاحتباس الكربون وتخزينه بحلول عام ٢٠٢٠.

١٢- وأفادت فرنسا أن صندوقها الفرنسي للبيئة العالمية يقدم الدعم في مجال احتباس الكربون وتخزينه. وبينما يتوزع تمويل الصندوق على المستوى العالمي، فلا توجد تفاصيل محددة متاحة عن البلدان المتلقية الداخلة في مبادرة هذا المشروع.

١٣- وأشارت النرويج إلى اشتراكها في مشاريع الحد من اشتعال الغاز في جمهورية إيران الإسلامية ونيجيريا، وإلى تعاونها مع البنك الدولي في الشراكة العالمية لخفض اشتعال الغاز في القطاعين العام والخاص.

١٤- ووصفت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها مع الصين لمركز تكنولوجيا الطاقة والبيئة. وأفادت أنها أنفقت قرابة مليونين من الدولارات الأمريكية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في تعزيز نقل التكنولوجيا من القطاع الخاص، ولا سيما في مجال تكنولوجيات الفحم النظيفة، في إطار هذه المبادرة. كذلك تصف الولايات المتحدة دعمها المالي الكبير لمبادرة نقل غاز الميثان إلى الأسواق (٥٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات)، مما يعزز الشراكات الدولية للتعاون بشأن خفض انبعاثات الميثان من مجموعة مصادر متنوعة، ويشمل ذلك قطاع النفط والغاز. ومن أعضاء الشراكة عدد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٥- ووصفت عدة أطراف مدرجة في المرفق الثاني، في بلاغاتها الوطنية مبادرات تتعلق بالتعاون مع البلدان النامية الأطراف، في مجال استحداث وإنتاج وتوزيع ونقل مصادر الطاقة المحلية السليمة بيئياً والأقل في انبعاثات غازات الدفيئة، ومنها الغاز الطبيعي (الفقرة ٢٨ من المقرر ٥/م أ-٧). وذكرت أستراليا أن الشراكة بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية النظيفة والمناخ، تتيح فرصة طيبة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال التنمية النظيفة والطاقة، بما في ذلك مجالات الفحم النظيف والغاز الطبيعي واحتباس الميثان واستخدامه، والطاقة النووية والطاقة الأحيائية[٥].

---

(٥) من الأعضاء الآخرين في الشراكة جمهورية كوريا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، واليابان.

١٦- وأفادت الجماعة الأوروبية بأن برنامجها لسياسة الطاقة SYNERGY دعّم عدداً من المبادرات شمل تقييم إمكانات إنتاج واستخدام الغاز الطبيعي في الفلبين.

١٧- وأفادت أغلبية الأطراف في المرفق الثاني في بلاغاتها الوطنية عن أنشطتها في مجال دعم البحوث الخاصة بالطاقة المتجددة وتنميتها واستخدامها، ومنها الطاقة الشمسية والطاقة من الرياح (الفقرة ٢٩ من المقرر ٥/م أ-٧). وأفاد كل طرف منها، في البداية، عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع الطاقة؛ ومع هذا لم يرد تفصيل لأي من هذه التدفقات بشكل يتيح تحليل النسبة المئوية المكرسة لدعم الطاقة المتجددة. وبالمثل، أفادت معظم الأطراف عن مبادرات تنفذ أو تزمع لتنمية واستخدام الطاقة في البلدان النامية.

١٨- ولم يتمكن الاستقصاء الذي أجري من أجل هذا التقرير التوليفي من أن يصف بشكل واف النطاق الكامل للأنشطة المبلغ عنها خارج نطاق عملية الاتفاقية الإطارية والتي قد تعتبر وفاء بالتزامات الأطراف المدرجة في المرفق الثاني بتقديم الدعم للبحوث الخاصة بالطاقة المتجددة وتنميتها واستخدامها. غير أن منظمتين ذكرتا بوجه خاص في أكثر من بلاغ وطني، أن لديهما مشاريع للطاقة المتجددة في البلدان النامية:

(أ) فسجلت مجموعة البنك الدولي استثمارات إجمالية في مشاريع كفاءة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام ٢٠٠٦ بلغت ٨٧١ مليون دولار، وهو رقم يفي بهدف نمو ٢٠ في المائة في هذه الحافظة فيما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩. وهذا يمثل ٣٧ في المائة من استثمارات مجموعة البنك الدولي في قطاع الكهرباء و٢٠ في المائة من استثماراتها في قطاع الطاقة. ومن هذا المبلغ الإجمالي وهو ٨٧١ مليون دولار خصص مبلغ ١٩٠ مليون دولار للمشاريع الجديدة للطاقة المتجددة؛

(ب) وشراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة هي شراكة عامة خاصة مع أكثر من ٢٠٠ شريك. ومن بين ٣٦ شريكاً وطنياً هناك ١٥ شريكاً من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني معظمهم ممن يقدمون الأموال للمبادرة. ويتركز عمل هذه الشراكة على تعزيز الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة في البلدان النامية. وتتلقى جولة مشاريعها الحالية تمويلاً بمبلغ ٣,٢ مليون يورو.

٢- المساهمات في المؤسسات والبرامج المتعددة الأطراف

١٩- تتضمن البلاغات الوطنية إلى جانب وصف المبادرات الثنائية أو الإقليمية معلومات عن إسهامات كل طرف مدرج في المرفق الثاني، في مرفق البيئة العالمية. غير أن البلاغات الوطنية لا تبين الإسهامات بالتفصيل الذي يكفي لتحليل أي من أهداف المقرر ٥/م أ-٧ هي التي يُسهم فيها آحاد البلدان. ولكن على المستوى الإجمالي يمكن وصف الأنشطة التي يدعمها مرفق البيئة العالمية بنسبتها إلى تلك الأهداف.

٢٠- وفي تقرير مرفق البيئة العالمية المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثانية عشرة[٦] قدم المرفق تفاصيل دعمه لمجال العمل الرئيسي في سياق تغير المناخ والذي بلغ ٣٥٨,١ مليون دولار في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى آب/أغسطس

---

(٦) FCCC/CP/2006/3.

٢٠٠٦. وفيما يتعلق بتأثير تنفيذ تدابير الاستجابة، فبحسب مرفق البيئة العالمية، دعّم الكثير من مساعدته لمشاريع الطاقة المتجددة، البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة واستخدامها، موضحاً فرص تنويع مصادر الطاقة. وخلال الفترة التي يشـــملها التقرير قدم المرفق مبلغ ١٢٣ مليون دولار إلى ١٨ مشروعاً للطاقة المتجددة، مما يمكن اعتباره داخلاً في الالتزام بموجب الفقرة ٢٩ من المقرر ٥/م أ-٧.

٢١- وأفادت عدة أطراف عن إسهاماتها في الصندوق الخاص لتغير المناخ. ووفق المقرر ٧/م أ-٧ ينبغي استخدام هذا الصـــندوق في تمويـــل الأنشطة والبرامج وتدابير التكيف؛ وفي نقل التكنولوجيات؛ وفي الطاقة والنقل والصناعة والزراعة والحـــراجة وإدارة الـــنفايات؛ وفي التنويع الاقتصادي. ويشغّل المقرر ١/م أ-١٢ تمويل هذه المجالات في إطار الصندوق الخـــاص لـــتغير المـــناخ. وستكون لبعض من هذه الأنشطة صلة بالجهود الرامية إلى مكافحة الآثار السلبية لتنفيذ تدابير الاستجابة، وفق ما تتطلبه الفقرات ٢٢-٢٩ من المقرر ٥/م أ-٧.

٢٢- كذلـــك يـــرد وصـــف للإسهامات في المؤسسات والبرامج الأخرى في البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجـــة في المـــرفق الثاني. وبينت عدة بلدان إسهاماتها في الوكالة الدولية للطاقة، ويفيد أحدها عن إسهاماته في برنامج الإنـــتاج النظيف التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وتفيد جل البيانات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المـــرفق الأول عن جملة إسهاماتها في مؤسسات أخرى، من بينها البنك الدولي، والمؤسسة المالية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣- أوجه القصور في الاستقصاء

٢٣- كشفت دراسة البلاغات الوطنية عن تفاوتات كبيرة في الإبلاغ عن الأنواع المختلفة من تدابير الدعم المتوخاة في المقرر ٥/م أ-٧. فقدمت معلومات وافرة عن دعم الطاقة المتجددة بوجه خاص. وأبلغ البعض عن تخفيض غازات الدفيئة من مصادر الطاقة التقليدية، بما فيها عن طريق احتباس الكربون وتخزينه.

٢٤- وكمـــا أشـــارت عدة أطراف في بلاغاتها الوطنية فإن من الصعب في بعض الحالات الحكم على أي من تدابير الدعـــم الإنمائية بأنها تتصل بتغير المناخ، وأيها تتصل بمتطلبات إبلاغ معينة. إذ استخدمت بعض الأطراف نظام معالم ريو التي حددتها لجنة المساعدة الإنمائية[٧] التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لتقدير المساعدة لدعم الأنشطة حســـب أهـــداف الاتفاقـــية؛ وغيرها لم يفعل ذلك. وبطريقة مماثلة، قد يصعب الحكم على الأنشطة التي تشكل تنفيذاً للأحكـــام المتعلقة بها من المقرر ٥/م أ-٧. وعلى سبيل المثال، هناك عدد من البرامج الثنائية للأطراف المدرجة في المرفق الثاني ينفذ بهدف تنويع اقتصادات البلدان التي تعتمد بشدة على صادرات الوقود الأحفوري. وهذه لا تقدم تقارير، ولكن يمكن أن تكون لها من الأهمية بقدر ما للكثير من السياسات المذكورة في البلاغات الوطنية.

---

(٧) انظر قاعدة البيانات الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أنشطة المساعدة: CRS على الإنترنت، في الموقع <www.oecd.org>.

٤- الجهود المبذولة لتقليل آثار تدابير الاستجابة إلى حدها الأدنى

٢٥- أفـــادت عدة أطراف عن جهودها لتقليل آثار تنفيذ تدابير الاستجابة إلى حدها الأدنى. فأشارت الدانمرك إلى أن أنشـــطتها في مجال التخفيف سوف تسهم في التصدي لتغير المناخ، وبذا تساعد في تلافي الآثار السلبية لتغير المناخ ذاته في البلدان النامية الضعيفة.

٢٦- وقالت الجماعة الأوروبية إن عدداً من الخصائص الملازمة لبروتوكول كيوتو تؤدي إلى تقليل الآثار السلبية لتدابير الاستجابة إلى حدها الأدنى. وهذه الخصائص تشمل ما يلي:

(أ) تغطيتها لستة غازات (أي أنها لا تقتصر على ثاني أكسيد الكربون) ولجميع القطاعات. وهذا ما يشجع على تخفيضات في غازات الدفيئة، حيث تكون الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية والأقل ضرراً من هذه الناحية، وتتلافى معاقبة أي مصدر واحد لانبعاثات غازات الدفيئة؛

(ب) إدراجهـــا آليات المرونة، بما يزيد التغطية القطاعية بجعل نطاقها عالمياً. والنتيجة هي تقليل الآثار السلبية لتدابير الاستجابة إلى حدها الأدنى عن طريق إيجاد أكفأ الوسائل للتخفيف؛

(ج) عناصـــر نقل التكنولوجيا الداخلة في آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك، حيث تفيد جهود التخفيف البلدان النامية المحددة في الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية؛

(د) الالـــتزام الـــوارد في المـــادتين ١٠ و١١ مـــن بـــروتوكول كيوتو بالتعاون بين الأطراف بشأن نقل التكنولوجيا، والبحوث، وبناء القدرات، والدعم المالي.

٢٧- وأفـــادت الـــيونان عن استراتيجيتها لتقليل الآثار السلبية لسياساتها وتدابيرها لتغير المناخ إلى حدها الأدنى على الأطراف الأخرى، وبوجه خاص على البلدان النامية. فأولاً، سيتخذ البلد نهجاً أوسع نطاقاً يشمل غازات متعددة. وثانياً، ستشارك اليونان في نظام تجارة الانبعاثات المطبق في الاتحاد الأوروبي وتوسع نطاقه ليشمل تدابير التخفيض لصفيفة عريضة مـــن القطاعات. وثالثاً، تفيد استراتيجيتها جهودها للتخفيف من الآثار والتي قد تحدثها التدابير على البلدان النامية، عن طريق آلية التنمية النظيفة وآلية التنفيذ المشترك.

٢٨- كذلك أشارت البرتغال إلى تغطية ستة غازات بموجب بروتوكول كيوتو، وإلى حافظتها الواسعة للصكوك وإلى تغطيتها القطاعية العريضة. وأشارت إلى أنه على الرغم من السياسات، من قبيل التنويع إلى الغاز الطبيعي كمصدر للوقود فهو قد يضر بعض الأطراف التي تصدّر الوقود المنافس، ويفيد الأطراف التي تصدر الغاز الطبيعي.

٢٩- وأفـــادت المملكة المتحدة بأنها تجري بحثاً لتحديد مدى الآثار السلبية لتدابيرها للاستجابة، ولكنها لم تصف هذا البحث. وتشمل الإجراءات التي يتخذها الطرف لتقليل تلك الآثار إلى حدها الأدنى، استخدام تجارة الكربون، ومبادرتها للتخفيف عن طريق استخدام احتباس الكربون وتخزينه، واستخدام البالوعات.

- - - - -